بعد اعتماد المستشفى لتقديم تلك الخدمات

«المواساة الجديد» افتتح عيادة الفحوصات الطبية للمتقدمين بطلبات الهجرة إلى أستراليا ونيوزيلندا

في خطوة تدل على الثقة التي يتمتع بها مستشفى المواساة الجديد كإحدى المستشفيات الأهلية الرائدة على مستوى دولة الكويت ومنطقة الخليج أعتمدت سفارتي أستراليا ونيوزيلندا مستشفى المواساة الجديد كمركز معتمد لإجراء الفحوصات الطبية المطلوبة للمتقدمين بطلبات الهجرة.

وبهذه المناسبة دشن المستشفى العيادة المتخصصة بإجراء الفحوصات وتجهيزها وفق أحدث المعايير العالمية بعد إعتماد المستشفى كمركز لدى دولة الكويت لإجراء الفحوصات الطبية المطلوبة للمتقدمين بطلبات الهجرة.

وقالت مديرة تطوير الأعمال والتسويق في المستشفى علياء السيد: إن اعتماد مستشفى المواساة الجديد كمركز لإجراء هذة الفحوصات الطبية للمتقدمين بطلبات هجرة إلى دولتي أستراليا ونيوزيلندا ليدل بشكل واضح على الثقة التي يتمتع بها كإحدى المستشفيات الأهلية الرائدة على مستوى دولة الكويت ومنطقة الخليج.

وقالت السيد أن ما تحقق للمستشفى من نجاحات في مجال تحسين سلامة المرضى وجودة الرعاية الصحية يشكل دافعاً وحافزاً لإستمرارية جودة خدماتنا التي نوفرها لعملائنا وفق أجود خدمات الرعاية الصحية بمعاييرها العالمية.

وأشارت السيد إلى السمعة الطيبة التي اكتسبها مستشفى المواساة الجديد طوال مسيرته والتي حصد معها عديد من الجوائز والإعتمادات العالمية حيث أن المستشفى اول مستشفى متكامل للرعاية المتميزة على مستوى القطاع الأهلي في الكويت، وأول مستشفى على مستوى القطاعين الأهلي والحكومي حاصل على شهادة الإعتماد الكندي بالدرجة الماسية لجودة الخدمات الصحية ACI وشهادة الاعتماد من اللجنة الدولية المشتركة JCI..

مستشفى المواساة الجديد

جمعية المهندسين تحث «الأشغال» على الإسراع بتعديله

العتل: نظام البصمة يحد من إنتاجية المهندسين في المشاريع

دعت جمعية المهندسين الكويتية وزارة الأشغال العامة الى التعاون وحث ديوان الخدمة للاسراع باعتماد تعديل نظام البصمة لمهندسي الوزارة العاملين في مختلف المواقع وخاصة الخارجية، موضحة أن الجمعية تتلقى يوميا المزيد من شكاوى المهندسين بهذا الخصوص و نأمل من الوزير التدخل لانهاء معاناة الزملاء المهندسين لأن نظام البصمة الحالي وبعد المسافات بين المشاريع يحدان من إنتاجية المهندسين في مختلف المشاريع.

هذه الدعوة وجهت خلال لقاء عقده رئيس جمعية المهندسين المهندس فيصل دويح العتل مع وكيلة وزارة الأشغال المهندسة عواطف الغنيم بحضور كلا من أمين السر المهندس فهد العتيبي وأمين السر المساعد حمود الهدية وعضو مجلس الادارة المهندس علي محسني .

وأوضح العتل أن اللقاء تناول توظيف المهندسين الكويتيين في الوزارة وتدريبهم للمساهمة في تقليص فترة انتظارهم للعمل بعد التخرج ، مشيدا بتعاون الوكيلة بهذا المجال وحرصها على اشراك أكبر عدد ممكن من المهندسين الكويتيين وتوظيفهم في وزارة الأشغال وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها وبالتعاون مع ديوان الخدمة والشركات المنفذة لمشاريعها.

وأشاد رئيس « المهندسين « بتعاون وكيلة الأشغال لاعتماد المهندسين الوافدين العاملين في المشاريع أو في المكاتب الاستشارية التي تقوم بتصميم ودراسة مشاريع الوزارة من قبل الجمعية ، مضيفا أن فرقا خاصة تقوم بتسريع اعتمادات المهندسين العاملين في المشاريع حرصا من الجمعية على دعم الأشغال للالتزام بمواعيد تنفيذ مشاريعها.

من جانبها أكدت وكيلة وزارة الأشغال العامة المهندسة عواطف الغنيم أن الوزارة متفهمة لمطالب المهندسين الكويتيين. وأضافت: سنعمل على دراسة مطالبهم بما يتماشى مع اللوائح والوقوانين.

مشيرة إلى أن الوزارة تتابع عن كثب جميع المشاريع التي تشرف عليها.

الغنيم تتوسط العتل والمهندسين

◆ الغنيم: سنعمل على دراسة مطالب «المهندسين» بما يتماشى مع اللوائح والقوانين

«النجاة الخيرية» وزعت كسوة العيد والكفالات على اللاجئين السوريين

الخميس : وزعنا 2200 كفالة دورية على الأيتام في الأردن

أعلنت جمعية النجاة الخيرية عن مساعدات ومساهمات عدة قدمتها للنازحين السوريين في الأردن تزامنا مع عيد الأضحى المبارك من خلال توزيع كسوة العيد على الأسر الفقير والأيتام علاوة على توزيع الكفالات للأيتام الذين تكفلهم الجمعية .

وفي هذا الصدد أكد رئيس لجنة زكاة كيفان التابعة لجمعية النجاة الخيرية الشيخ عود الخميس أنه تم توزيع الكفالات لعدد 2200 يتيم من ابناء اللاجئين السوريين خلال ايام عيد الاضحى المبارك ، مؤكدا أن الجمعية حريصة من آن لآخر على إرسال مسؤوليها على رأس الرحلات والقوافل الخيرية لتوزيع المساعدات للأشقاء السوريين المتواجدين في مناطق المخيمات في دول الجوار السوري، وذلك للإشراف المباشر على المساعدات من باب الالتزام التي تلتزم به الجمعية ولجانها الخيرية التابعة لها وذلك لضمان توزيع الأضاحي بالشكل الأمثل على مستحقيها حتى يطمئن أهل الخير وأصحاب الأيادي البيضاء على أن مساهماتهم وتبرعاتهم يتم توزيعها سواء كانت على شكل أضاحي أو مساعدات إغاثية أخرى، يتم توزيعها على من يستحقها.

وأضاف الخميس: تم خلال الزيارة أيضا توزيع الكسوة والعيدية على 300 يتيم من الأيتام السوريين في الاردن ، وذلك لإدخال الفرحة والسرور على نفوسهم وإسعادهم ، فوجودنا بينهم يعوضهم ولو جزء من الحنان الأبوي في أيام عيد الأضحى المبارك، من باب تعزيز مبادئ التكافل والتراحم والتعاون والتآلف بين المسلمين، ومن باب تفريج الكربات من قبل المسلمين القادرين على غير القادرين، مستشهدا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى).

وأوضح الخميس أن الأشقاء السوريين في المخيمات يعيشون ظروفا صعبة ويفتقدون أبسط مقومات الحياة ، فالمصاب جلل والكارثة كبرى، مناشدا في الوقت ذاته المحسنين من أبناء الكويت استمرار دعمهم وألا ينسوا أهالينا في سوريا للتخفيف من مصابهم حتى تنفرج أزمتهم بإذن الله تعالى.

فعل الخير زرع حب الكويت في قلوب الأيتام

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 4 أبريل 2018

المجلس أقر المداولة الأولى لـ «السجل التجاري» ووافق على تقرير الخطاب الأميري

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 4 أبريل 2018 أقر خلالها المداولة الأولى لمشروع قانون السجل التجاري، ووافق على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير.

السجل التجاري

أقر مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية المداولة الأولى لمشروع قانون السجل التجاري، بإجماع الحضور وعددهم (41 عضوا).

وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن قانون السجل التجاري لم يحصل على المداولة الثانية لأن المادة 104 تنص على ان الاستثناء لابد ان يكون من أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

وأضاف "وبما ان التصويت على الاستثناء كان 25 من 39 فلم يحصل على أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وعليه تستكمل المداولة الثانية في الجلسة المقبلة."

ويتكون مشروع القانون من (23) مادة تهدف إلى إعادة النظر في قانون السجل التجاري وبسط رقابة الدولة على النشاط التجاري والتأكد من مشروعيته وجديته واتساقه مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

ونصت إحدى مواد مشروع القانون على التالي: "ينشأ في الوزارة سجل يسمى السجل التجاري تشرف عليه الإدارة المختصة. وينشأ بقرار من الوزير سجل إلكتروني. وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته".

ونصت إحدى مواد القانون على التالي: "يحظر على من قيد في السجل التجاري تمكين الغير من استغلال سجله التجاري. كما يحظر على الغير استغلال أي سجل تجاري ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله أو كتابة بيانات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجاري أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح".

وتطرقت إحدى مواد مشروع القانون إلى العقوبات اذ نصت على التالي: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي (نحو 5ر66 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المادة (9) من هذا القانون.

ويعاقب بنفس الغرامة كل من قدم عمدا بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أو بالشطب وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها.

ويجوز بقرار من الوزير المختص إغلاق المنشأة التجارية إداريا بعد ضبط المخالفة ويعرض قرار الإغلاق على المحكمة المختصة بنظر الدعوى الإدارية خلال عشرة أيام من تاريخه.

كما يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3ر3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي (نحو 6ر16 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المواد (3) والفقرة الثانية من المادة (6) و(8) و(12) و(13) من هذا القانون".

وبشأن الضبطية القضائية نصت إحدى المواد على أن " يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الموظفين المخولين ضبط ما يقع من مخالفات لهذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وتحرير المحاضر اللازمة في حالة المخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة ويكون لهم حق الاطلاع على الوثائق والمستندات خلال ساعات العمل.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية القيام بأعمال وإجراءات الضبطية القضائية".

وعقب إقرار القانون أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حرص وزارته على تعديل كل القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي تحقيقا لرغبة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي.

وقال الروضان إنه "بإقرار هذا القانون تودع وزارة التجارة والصناعة عصر الروبية لتدخل في العصر الإلكتروني" معربا عن الشكر للجنة (المالية) البرلمانية والمكتب الفني بالمجلس واللجنة القانونية في مجلس الوزراء والفريق الاستشاري.

مداخلات النواب

رأى نواب أثناء المناقشة أن قانون السجل التجاري الذي أصدر في عام 1959 من القوانين القديمة التي تعتمد على السجلات الورقية، مؤكدين الحاجة لتطوير تلك السجلات وأن تصبح الكترونية وتواكب العصر.

وأكدوا أن القانون يعزز الدور الاقتصادي للكويت ويحد من تأجير الرخص بالباطن ويوقف التعاملات التي شوهت الجسم التجاري ويمنع تجار الاقامات وسراق المال العام وشركات الوهم العقاري من استغلاله كون العقوبات فيه مشددة.

وطالبوا بالإسراع في إقرار القانون وتطبيقه على أرض الواقع تفادياً للغش التجاري، داعين إلى إعادة النظر في تأجير الرخص أو منح حق التضمين للوافدين في العمل التجاري.

وشددوا على أهمية الرقابة والمتابعة لتطبيق قانون السجل التجاري والعمل على إنهاء الاحتكار وتفعيل دور البلدية في عملية تكاملية مترابطة.

تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري

وافق مجلس الأمة خلال جلسته التكميلية على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لرفعه إلى سمو الأمير.

وطالب نواب في تعليقهم على التقرير بسن تشريع لضبط وسائل التواصل الاجتماعي والإفصاح عن أصحاب الحسابات الوهمية وعدم المساس بالأدوات الدستورية للنواب.

من جهته قال مقرر اللجنة د. خليل عبدالله إن 72 بالمئة من النواب الذين تحدثوا خلال مناقشة الخطاب الأميري، تطرقوا إلى ضرورة تصويب الأداة البرلماني، مؤكدا أن اللجنة شددت في تقريرها على عدم المساس بالدور الرقابي للنواب.

وكانت لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري قد أنجزت تقريرها في شأن الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري الذي استهل به افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن النطق السامي جاء في خمسة محاور رئيسة وموضوعات استأثرت باهتمام أعضاء المجلس وهي كالتالي:

المحور الأول: في مواجهة الأخطار الخارجية والتحديات الداخلية:

شددت اللجنة على أن الاستقرار وتعزيز الجبهة الداخلية يتطلب تفعيل إجراءات قانون حماية الوحدة الوطنية من أجل معالجة القضايا العالقة، ذات التأثير السلبي ومنها ملف الجناسي وقضية البدون وصيانة الحريات والحقوق.

المحور الثاني: حتمية إصلاح الاقتصاد الوطني:

أشارت اللجنة إلى دعوة الخطاب الأميري من جديد إلى وقف الهدر في ثروة البلاد، وإلى التحكم في الإنفاق العام بنهج الترشيد الحقيقي الجاد.

المحور الثالث: تصويب مسار العمل البرلماني وتقويم المسيرة الديمقراطية:

أكدت اللجنة أن تقويم المسيرة الديمقراطية يتطلب من الجميع، حكومة ومجلسًا، استحضار المصلحة الوطنية والطموحات الشعبية ومضاعفة الجهد في الأداء التشريعي والحكومي لتحقيق الإصلاحات المأمولة وإنجاز التشريعات.

المحور الرابع: الأزمة الخليجية:

أشارت اللجنة إلى تحذير الخطاب الأميري من مخاطر تصعيد الأزمة الخليجية ونتائجها البالغة الضرر على أمن الدول والشعوب، مؤكداً أن الكويت لا تقوم بوساطة تقليدية لأنها ليست طرفاً ثالثاً فالهدف الأوحد هو إصلاح ذات البين وحماية البيت الخليجي.

المحور الخامس: بين حرية الرأي وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

أشارت اللجنة إلى تعرض الخطاب الأميري لموضوع سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، معتبراً أن حرية الرأي والتعبير يجب ألا تكون ذريعة لتأليب الرأي العام فيما يهدد الأمن الاجتماعي والقيم والأخلاق ويوهن الوحدة الوطنية ويصدع الجبهة الداخلية.

مبنى مجلس الأمة